يقول ان ما بعد الامسكوت عنه فكيف يكون قول لا اله الا الله توحيد
قلت وفيه نظر لانه يكون توحيدا بحسب دلالة العرف وانه
لا نزاع في ثبوت الالهية لمولانا عز وجل لجميع العقلاء
وانما كفر من كفر بزيادة الدا خر ففي ما عداه تعالى من الالهة
على هذا هو المحتاج اليه وبه يحصل التوحيد فتامله ثم قال
ناظر البحث بناء على ما ظهر لي من البحث الذي اعترضناه
فيتعين ان تكون الا في هذا التركيب مسوقة لقصد اثبات
ما نفي قبلها لما بعدها ولا يتم ذلك الا بان يكون ما قبلها غير
تام بان لا يقدر قبل الاخر محذوف فاذا لم يقدر هذا
قبلها وجب ان يكون ما بعدها هو الخبر وهذا هو الذي اليد
تركن النفس وقد تقدم تقدير صحة كون الاسم المعظم
في هذا التركيب هو الخبر قلت كلامه هذا يقتضي ان الخلاف
في كون الاستثناء من النفي اثبات الم الا يقتضي الاثبات
المفرغ فيه وظاهر كلام الامام الرازي وكثير من الاصوليين
وجود ذلك الخلاف فيه ولهذا اورد واعلى القائل بان الاستثنا
من النفي ليس باثبات انه يلزم على ذلك ان لا يحصل
التوحيد بكلمة الشهادة واجيب بما ذكرناه من النظر
قبل في بحث ناظر البحيش هذا اخر ما يتعلق بفصل الكلام في
تركيب هذه الكلمة المشرفة على اختصار وبالله التوفيق
واما معنى هذه الكلمة فلا شك انها محتوية على نفي واثبات
فالمنفي كل فرد من افراد حقيقة الاله غير مولانا عز وجل
والمثبت من تلك الحقيقة فرد واحد وهو مولانا عز
وجل واوتي بالالف لقصر حقيقة الاله عليه تعالى بمعنى انه
لا يمكن

لا يمكن ان توجد تلك الحقيقة لغيره تعالى عقلا ولا شرعا و
وحقيقة الاله هو الواجب الوجود المستحق للعبادة ولا
شك ان هذا المعنى كلي اي يقبل بحسب ادراك معنا
ان يصدق على كثيرين لكن البرهان القطعي دل على استحا
التعدد فيه وان معنا وخاص بمولانا جل وعز فقط
فالاسم المعظم المذكور بعد حرف الاستثنا ليس هو
بمعنى الاله فيكون كليا بل هو جزئي علم على ذات مولانا جل
وعز لا يقبل معناه التعدد ذهنا ولا خارجا ولو كان
معنى الله كمعنى الاله لزم استثنا الشيء من نفسه ولزوم
لا يحصل توحيد من هذه الكلمة المشرفة وكذا لو كان معنى
الاله جزئيا مثل الاسم المعظم لزم استثنا الشيء من نفسه
والتناقض في الكلام باثبات الشيء ثم نفيه ولحاصل
ان المعاني المتعددة عقلا في هذه الكلمة باعتبار الاستثنى
منه والمستثنى منه اربعة ثلاثة منها باطلة والرابع ينقسم
قسمين احدهما باطل والاخر هو الصحيح الذي يصح
من الاقسام كلها فالثلاثة الباطلة ان يكون كل منهما جزئيين
او كليين او الاول جزئيا والاخر كليا والرابع عكس الثا
وهو ان يكون الاول كليا والثاني جزئيا فان كان المراد
بالكلي الذي هو الاله مطلق المعبود لم يصح لما يلزم
عليه من الكذب لكثرة المعبودات الباطلة وان كان المراد
بالاله والمعبود بحق صح فاذا لا يصح من هذه الاقسام كلها
الا ان يكون الاله كليا بمعنى المعبود بحق والاسم المعظم
علم للاسم للفرد الموجود منه فالمعنى على هذا لا معبود بحق